

الوطني» يناقش تنظيم العمل التطوعي.. وسبعة أسئلة للحكومة»



أبوظبي: سلام أبوشهاب

يستأنف المجلس الوطني الاتحادي جلساته، بعقد جلسته الخامسة، الأربعاء المقبل، بقاعة زايد في مقر المجلس في أبوظبي برئاسة صقر غباش رئيس المجلس، ويناقش خلالها موضوع تنظيم العمل التطوعي، ويوجه 7 أسئلة، منها اثنين مؤجلان من جلسة سابقة، إلى عبد الرحمن بن محمد العويس وزير الصحة ووقاية المجتمع وزير دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، و5 أسئلة إلى شما بنت سهيل المزروعى وزيرة تنمية المجتمع، تدور حول برنامج الدعم الاجتماعي لمحدودي الدخل، وإعادة هيكلة وعلاوات بدل التضخم

ومع موعد الجلسة المقبلة يكون مرّ على آخر جلسة للمجلس، وهي الجلسة الرابعة 41 يوماً، حيث عقدت في 11 يناير/كانون الماضي، وتنص المادة 91 من اللائحة الداخلية للمجلس على أنه يعقد جلسة عادية، يومي الثلاثاء والأربعاء، من كل أسبوعين، ما لم يقرر المجلس غير ذلك، أو لم تكن هناك أعمال تقتضي الاجتماع

شاركت لجان المجلس المختلفة خلال الفترة الماضية في العديد من الاجتماعات البرلمانية الخارجية بعدد من الدول، إلى جانب استقبال رئاسة المجلس العديد من الوفود البرلمانية

ووفق جدول أعمال جلسة الأربعاء، سيوجه العضو عبيد خلفان السلامي سؤالين إلى عبد الرحمن بن محمد العويس، حول «تأشيرة استكشاف فرص العمل»، و«نظام التأشيرات الممنوح لبعض الجنسيات وتأثيرها في أمن واستقرار الدولة».

كما سيوجه أعضاء المجلس 5 أسئلة إلى شما بنت سهيل المزروعى، حيث توجه عضوة المجلس عفراء بخيت العليلى، سؤالاً حول «تطبيق المادة 25 من قانون وديمة»، وتوجه عضوة المجلس شذى سعيد النقبى سؤالاً حول «برنامج الدعم الاجتماعي»، ويوجه عضو المجلس عبيد خلفان السلامي سؤالين حول «إعادة هيكلة برنامج الدعم الاجتماعي لمحدودي الدخل»، و«علاوات بدل التضخم ضمن برنامج الدعم الاجتماعي لمحدودي الدخل»، فيما توجه عضوة المجلس صابرين حسن اليمامي سؤالاً حول «التنوع والتوسع في منافذ دعم المواد الغذائية لأصحاب الدخل المحدود».

وقالت صابرين اليمامي لـ«الخليج» حول سؤالها البرلماني، إنه جاء بناء على تساؤلات المواطنين المستفيدين من مكزمة صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، والذين أبدوا امتعاضهم من تحديد منفذ واحد فقط لبيع مستلزماتهم الغذائية، مشيرة إلى أنهم طالبوا بإضافة قيمة بدل التضخم لرواتبهم الأساسية، أو تنوع منافذ الاستفادة منها، على أقل تقدير.

احتكار الدعم

أضافت صابرين اليمامي، أن احتكار الدعم أصبح ذريعة لرفع الأسعار، وأن هذا التحديد أثر عكسياً في الأشخاص المستفيدين من المكزمة، وغير المستفيدين من المواطنين والمقيمين، حيث ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ في المنفذ المحدد، وحتى المنافذ الأخرى بالتبعية، لانعدام التنافسية والتسابق بالعروض والخصومات بين المتاجر مثل السابق، والتي كانت تصب في مصلحة المستهلك، بجانب الكثير من المشكلات التي ظهرت على السطح جراء هذا التحديد

وكان عبيد خلفان الغول السلامي عضو المجلس الوطني الاتحادي، أشار إلى أنه مع تضاعف أعداد الخريجين المواطنين الباحثين عن عمل، فإن تأشيرة استكشاف فرص العمل التي سبق وتم استحداثها قد تؤثر بشكل سلبي في المساعي الحثيثة الرامية لرفع نسبة التوطين في القطاعات الحيوية والاستراتيجية بالدولة

ويطرح تساؤلاً حول الإجراءات التي تتبعها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، لضمان تجنب التأثيرات السلبية لهذه التأشيرة في فرص انضمام الخريجين المواطنين لسوق العمل

وقد سبق وأشار السلامي في سؤاله الثاني حول نظام التأشيرات الممنوح لبعض الجنسيات وتأثيرها في أمن واستقرار الدولة، إلى أنه لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد أعداد جاليات معينة، وتنامي ارتكاب أفرادها لجرائم السلاح الأبيض في مختلف المناطق، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في تصدر الإمارات لمؤشرات الأمن والأمان العالمية، ويروّع المواطنين والمقيمين الآمنين، الذين اعتادوا أن ينعموا، هم وعائلاتهم وممتلكاتهم، بالأمن والأمان على أراضي الدولة، متسائلاً عن

الإجراءات التي تتبعها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، لمراجعة نظام التأشيرات الممنوحة لأي
جالية يثبت أثرها السلبي في الأمن والاستقرار.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.